الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/8/KIR/1

الجمعية العامة

Distr.: General
22 February 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة

جنيف، ٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار لجنة حقوق الإنسان ٥/١*

كيريباس

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.10-11059 050310 050310

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المنهجية والتشاور

١- الاستعراض الدوري الشامل آلية جديدة من آليات الأمم المتحدة الرامية إلى رصد أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع في كل دولة عضو. وقد اختار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٧ كيريباس لتقدم تقريرها المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو ٢٠١٠.

٢- ونُظّم في الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ تدريب بشأن عملية الاستعراض الدوري الشامل في كيريباس أشرف عليه فريق استشاري تقني يضم ثلاثة أعضاء موفدين من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، والمكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في فيجي. وبالتعاون مع وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية، عُقد باتفاق مع مجلس الوزراء اجتماع استشاري أول شارك فيه جميع أصحاب المصلحة من حكومة ومنظمات غير حكومية ومجتمع مدني. وشكّل ممثلو أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الحكومة، الفريق العامل الوطني المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

٣- وفي سياق حلقة العمل التدريبية التي نظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، انقسم الفريق العامل الوطني المعني بالاستعراض الدوري الشامل إلى مجموعتين تولت إحداهما مسؤولية تقارير المنظمات غير الحكومية والأخرى مسؤولية هذا التقرير الوطني. وكُلفت فرقة عمل داخلية تابعة لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية بمسؤولية بدء المشاورات وتنسيقها وصياغة التقرير الوطني. وجرت المشاورات في سياق يتسم بمعوقات جسيمة متعلقة بالقدرات. وقُدِّمت إحاطات وأُنجز العمل التحضيري بالتعاون مع الوزارات والوكالات الحكومية، بما في ذلك السلطة القضائية والشرطة والهيئة المعنية بالسجون. وقد عمل 'فريق الصياغة' تحت رئاسة نائب وكيل الوزارة.

ثانياً – معلومات أساسية عن كيريباس وإطار حقوق الإنسان

ألف – لمحة عامة

٤- عُرفت جمهورية كيريباس قبل استقلالها في عام ١٩٧٩ باسم جزر جيلبرت، وكانت محمية خاضعة لإشراف بريطانيا من عام ١٨٩٢ إلى عام ١٩١٦. وفي الفترة بين عامي ١٩١٦ و١٩٧٩، كانت جزءا من مستعمرة جزر جيلبرت وإليس البريطانية قبل أن تحصل على استقلالها في ١٢ تموز/يوليه ١٩٧٩. وتقع كيريباس على جانبي خط الاستواء في وسط المحيط الهادئ، وتتألف من ٣٣ جزيرة مرجانية، بما في ذلك كيريماس (عيد الميلاد)، وهي أكبر جزيرة مرجانية في العالم (٣٨٨,٤ كيلومترا مربعا). وتتوزع جزر كيريباس على منطقة في

المحيط تفوق مساحتها ٣ ملايين كيلومتر مربع، وهو ما يعادل تقريبا المساحة الكلية لأراضي جميع بلدان الاتحاد الأوروبي. ولا يتجاوز مجموع مساحة اليابسة في كيريباس ٨١٠,٥ كيلومترات مربعة؛ لكن مساحتها الكلية تفوق ٣ ملايين كيلومتر مربع بحسبان المنطقة الاقتصادية الخالصة الممتدة على ٣٢٠ كيلومترا (٢٠٠ ميل). وتضم كيريباس أكثر من ٠٠٠ ٤ كيلومتر مربع من مياه المحيط مقابل كل كيلومتر مربع من الأراضي. وتبعد العاصمة تراوا بأكثر من ٠٠٠ ٣ كيلومتر عن المناطق التي تقع في جزر الخط الشمالي. ويتسبب هذا التباعد الجغرافي للجزر في معوقات وتحديات إنمائية كبيرة، لا سيما على صعيد تقديم الخدمات إلى شعب يتجاوز عدد أفراده ٠٠٠ ٩٢ نسمة موزعين على جزء مترامي الأطراف من الكوكب الأرضي.

باء – نظام الحكم

٥- جمهورية كيريباس دولة ديمقراطية دستورية. ويقوم نظامها السياسي على برلمان يضم مجلسا واحدا يسمى 'أوتي ني كونغاتابو' (Auti ni Maungatabu). ويجمع هذا النظام بين نموذج 'وستمنستر' والنموذج الرئاسي. ويضم البرلمان ٤٤ عضوا ينتخبون كل أربع سنوات في ٢٣ دائرة انتخابية. ويُختار مرشحو الانتخابات الرئاسية بالاقتراع السري من بين أعضاء البرلمان المنتخبين. ثم يتنافس المرشحون المختارون في انتخابات رئاسية وطنية. والرئيس هو في الوقت ذاته رئيس الحكومة ورئيس الدولة.

جيم – الدستور والنظام القانوني

٦- الدستور هو القانون الأسمى للبلد، فهو الإطار التوجيهي للحكم في كيريباس. وهو ينص على إنشاء الأذرع الثلاثة للحكم، وهي السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية.

٧- ويتضمن الدستور أحكاما تتعلق بمحكمة الاستئناف والمحكمة العليا، وهو يخول المحكمة العليا سلطة الاشراف على المحاكم الجزئية. والمحاكم الجزئية محاكم صلح منشأة بموجب مرسوم محاكم الصلح. وللمحكمة العليا اختصاص غير محدود يشمل تفسير المسائل التي تتعلق بالدستور والفصل فيها، في حين للمحاكم الجزئية اختصاص محدود يحدده مرسوم محاكم الصلح. ويستند نظام المحاكم إلى القانون العام الانكليزي.

دال – اللغة

٨- تُستخدم في كيريباس لغتان رسميتان هما الانكليزية والكيريباسية.

هاء – السكان

٩- يبلغ عدد السكان وفق نتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٥ ما مجموعه ٥٣٣ ٩٢ نسمة، مقارنة بـ ٤٩٤ ٨٤ نسمة في عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل ازديادا قدره ٩,٥ في المائة أو ٠٣٩ ٨ نسمة. ويبلغ ازدياد عدد السكان في المتوسط معدلا سنويا مقداره ١,٨ في المائة. ولوحظ أكبر ازدياد لعدد السكان في شمال تراوا. وسُجِّلت في العديد من الجزر النائية معدلات نمو سلبية. ومن حيث العدد، سُجّل أكبر ازدياد للسكان في جنوب تراوا بلغ ٥٩٤ ٣ نسمة. ويمثل سكان جنوب تراوا البالغ تعدادهم ٣١١ ٤٠ نسمة ٤٤ في المائة من مجموع سكان كيريباس.

١٠- وتبلغ الكثافة السكانية في المتوسط ١٢٧ نسمة في الكيلومتر المربع. وتتفاوت هذه الكثافة تفاوتا كبيرا من جزيرة إلى أخرى. فبينما لا تتجاوز ١٣ نسمة في الكيلومتر المربع في كيريماس، فهي تبلغ في جنوب تراوا ٥٥٨ ٢ نسمة في الكيلومتر المربع. وتسجّل كثافة سكانية تفوق ٠٠٠ ٧ نسمة في الكيلومتر المربع في جزيرة بيتيو جنوب تراوا (التي لا يتجاوز مجموع مساحة أراضيها ١,٧ من الكيلومترات المربعة)، وهذه كثافة تتجاوز الكثافة السكانية في سنغافورة أو هونغ كونغ.

واو – خط الفقر المستند إلى الاحتياجات الأساسية

١١- أفادت الدراسات الاستقصائية السابقة المتعلقة بدخل الأسر ونفقاتها والدراسة المجتمعية SAPHE لعام ٢٠٠١ أن كيريباس تضم أعلى نسبة (٥٠ في المائة) من الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن مستوى خط الفقر الوطني المستند إلى الاحتياجات الأساسية. وبتحويل هذه القيمة وفق خط الفقر الموحّد (المتمثل في دخل الفرد) الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة يوميا استنادا إلى مبدأ تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٩٣، واحتساب قيمة استهلاك الإنتاج الذاتي، يتبين أن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر الوطني المستند إلى الاحتياجات الأساسية تبلغ مستوى أقل مما ذُكر يعادل ٣٨ في المائة (مصرف التنمية الآسيوي، ٢٠٠٢).

زاي – مؤشر التنمية البشرية

١٢- وضع تقرير التنمية البشرية في منطقة المحيط الهادئ لعام ١٩٩٩ كيريباس في الرتبة التاسعة من بين البلدان النامية في منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في مصرف التنمية الآسيوي، بعدما كان صنفها في الرتبة الثامنة في عام ١٩٩٤، محددا مؤشر التنمية البشرية في كيريباس في رقم ٠,٥١٥. وقد حُسب هذا المؤشر استنادا إلى مقياس مركّب يضع في الاعتبار عمرا متوقعا عند الولادة يبلغ ٦١,٦ سنة، ونسبة إلمام بالقراءة والكتابة في صفوف البالغين

تبلغ ٩٢ في المائة، ونسبة إجمالية للالتحاق بالمدارس تبلغ ٦٨ في المائة، ونصيبا للفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ ٧٠٢ من دولارات الولايات المتحدة.

حاء – مؤشر الفقر البشري

١٣- أورد تقرير التنمية البشرية في منطقة المحيط الهادئ أيضا أن مؤشر الفقر البشري في كيريباس يبلغ ١٢,٧. وتأتي كيريباس في المرتبة السابعة من حيث الفقر مقارنة بالبلدان النامية الاثني عشر في منطقة المحيط الهادئ؛ كما أشار التقرير إلى أن ١٦ في المائة من السكان لن يبلغوا ٤٠ سنة من العمر، وأن ٨ في المائة من السكان البالغين أميون، وأن ١٣ في المائة من الأطفال البالغة أعمارهم أقل من ٥ سنوات يعانون نقصا في الوزن، وأن ٢٤ في المائة من السكان لا يحصلوا على مياه مأمونة.

طاء – الناتج المحلي الإجمالي

١٤- قدّرت الحكومة في آخر تقييم لها للناتج المحلي الإجمالي أن اقتصاد كيريباس شهد نموا مطردا – وإن كان معتدلا – خلال العقد المنتهي بعام ٢٠٠٠، بلغ في المتوسط ٣,٤ في المائة سنويا، الأمر الذي مكّن من إحراز زيادة في نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت حوالي ١,٦ في المائة سنويا. لكن النمو تباطأ إلى نحو ١,٥ في المائة سنويا في الفترة التي أعقبت ذلك، أي من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٨، مما يعني أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجعا بطيئا من حيث القيمة الحقيقية. ولا يزال القطاع العام يهيمن على الاقتصاد المحلي، إذ يتيح نحو ثلثي مجموع مناصب العمل المأجور ويساهم بقرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي النقدي.

ياء – التدابير التشريعية والسياساتية

١٥- تخضع حماية الحقوق والحريات الأساسية بموجب الدستور، كما هو الشأن في معظم بلدان العالم، لشروط وقيود معينة. بيد أن تقييد الحقوق والحريات التي يحميها الدستور في سياق أية تدابير تتخذها الحكومة أو أي قانون أو إجراء قانوني يجب أن يظل في حدود إجراءات معقولة لها ما يبررها في إطار مجتمع ديمقراطي.

١٦- والمحكمة العليا مخولة اختصاص البت في المسائل الناشئة في ظل شرعة الحقوق، ويجوز لها إصدار أوامر أو أحكام أو توجيهات حسبما تراه مناسبا لغرض إعمال أو ضمان إعمال الحقوق التي يحميها القانون. ويمثل القانون الجنائي إطارا تشريعيا للحق الدستوري في الإجراءات الواجبة والمحاكمة العادلة. ويوجد في كيريباس نظام للدفاع العام يُنفّذ عن طريق

مكتب محامي الشعب بقصد ضمان المساواة في وسائل الدفاع. ويحترم جميع الكيريباسيين سيادة القانون احتراما كبيرا، كما تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية.

١٧- ويعترف الإطار القانوني لكيريباس أيضا بالقوانين العرفية. وتسهم بعض جوانب القانون العرفي في حماية مبادئ حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يطبّق القانون العرفي المتعلق بالأراضي على نحو يضمن عدم تضرر أي فرد من أفراد الأسرة بجوانب من القانون من شأنها أن توصف اليوم بأنها انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان. لكن القانون المكتوب هو السائد، علما أن المحكمة العليا قد بتت في مسائل تتعلق بتطبيق القانون العرفي. فقد تدخلت في حالات كثيرة تتعلق مثلا بعرف سائد في قرية من قرى الجزر خارجية 'يفرض' بموجبه الإخلاء على إحدى الأسر، وأعلنت بأن حكما كهذا غير قانوني، الأمر الذي يدل على سمو القانون على العرف. لكن يبقى العرف ضروريا للغاية في بعض المجالات. فعلى سبيل المثال، يجيز العرف توريث الذكور حصصا أكبر من الأراضي للحفاظ على أراضي الأسرة.

١٨- وتوجد في كيريباس خطة استراتيجية وطنية محددة للتصدي للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥)، ويجري حاليا تنفيذ سياسة في هذا الصدد، كما تعمل الحكومة على تنفيذ خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١.

كاف - الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١٩- تلتزم كيريباس بميثاق الأمم المتحدة وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولذلك صدقت على اثنتين من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (في نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، واتفاقية حقوق الطفل (في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥) مع التحفظ على الفقرات (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) من المادة ٢٤.

٢٠- ولم تصدق كيريباس على معظم الاتفاقيات الدولية، شأنها شأن معظم دول جزر المحيط الهادئ. والاتفاقيتان الوحيدتان اللتان صدقت عليهما، أي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لم تُدمَجا بعد بالكامل في تشريعاتها. والتنفيذ الكامل عملية مستمرة وتدريجية تؤخرها في المقام الأول، في جملة أمور، معوقات ذات صلة بالموارد والقدرات. ومع ذلك، تُبذل جهود لمواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فعلى سبيل المثال، يجري تنفيذ مشروع لإدخال إصلاحات تشريعية تتعلق بحماية الطفل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتحت إشراف مكتب النائب العام، في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ مشروع آخر تحت عنوان "تغيير القوانين: حماية المرأة والأسرة"، وهو نتاج تعاون بين وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية وفريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ؛ ومن

الأهداف الرئيسية لهذا المشروع بلوغ إصلاح تشريعي يسهل الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢١- ولا توجد مؤسسة لحقوق الإنسان في كيريباس، لكن يؤمل أن ينظر المجتمع الدولي في تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لإقامة هذه المؤسسة في المستقبل. ومن شأن إنشاء لجنة لحقوق الإنسان في المنطقة أن يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. وإضافة إلى ذلك، تدعم حكومة كيريباس الاقتراح الذي تنظر فيه أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والرامي إلى إنشاء آلية إقليمية لحقوق الإنسان.

٢٢- يذكر أن كيريباس أصبحت عضوا في الكومنولث في عام ١٩٧٩، مباشرة عقب انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو ١٣٩. وهي أيضا عضو مؤسس في منتدى جزر المحيط الهادئ، وعضو في عدة منظمات إقليمية مثل أمانة جماعة المحيط الهادئ، وأمانة البرنامج البيئي الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، وأمانة لجنة المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية.

ثالثاً - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف - الدستور

٢٣- الدستور هو القانون الأسمى في كيريباس. وهو ينص على مجموعة من الحقوق الواجبة التنفيذ والمبادئ العامة. وتضمن شرعة الحقوق، المستندة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حماية بعض الحقوق الأساسية والحريات، وتشكل الإطار القانوني الذي يخضع له الموظفون العموميون والسلطة القضائية ويحكم المواطنة والاقتراع العام والمالية. وتلتزم كيريباس بمبادئ حقوق الإنسان. وينص الدستور على أن لكل فرد في كيريباس حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الأساسية للفرد دون تمييز على أساس العرق أو المنشأ أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة أو نوع الجنس، ولكن بشرط احترام حقوق الآخرين والمصلحة العامة وأي قيود مفروضة على حماية الحق ترد في الأحكام التي تضمنه. ومن بين الحقوق موضع الحماية الحق في الحياة والحق في الحرية وحرية العقيدة والتعبير وتكوين الجمعيات والتنقل والاستفادة من حماية القانون. ومن الأمور الهامة التي تقر بها الدولة خلو الحكم الذي يضمن عدم التعرض للتمييز خلوا واضحا من حكم ينص على الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس ولأسباب جنسانية. وقد حاولت الحكومة تعديل الدستور لكن خطوتها قوبلت بالرفض من جانب البرلمان، إذ لم تحصل المبادرة على غالبية الثلثين التي يقتضيها القانون.

٢٤- وإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم أمثلة على تشريعات محلية تدعم طائفة أوسع من حقوق الإنسان المرتبطة بالإجراءات القانونية الواجبة. فعلى سبيل المثال، يحدد قانون الإجراءات الجنائية أحكاما تحمي من الاعتقال التعسفي وانتهاك حرمة المساكن الخاصة.

٢٥- ويمكن للمحاكم أن تنظر في أي انتهاك لحق من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون.

باء - القضاء وحقوق المحاكمة العادلة

٢٦- تلتزم كيريباس بسيادة القانون وبإقامة العدل. ويحمي الدستور الحق في محاكمة عادلة. وينطبق القانون على جميع الناس دون استثناء. وتُجرى المحاكمات في العلن. ويُفترض في المتهم البراءة، كما يتمتع بالحق في حضور محاكماته، واستجواب شهود الاتهام، والاستفادة من خدمات مترجم، والتشاور مع محام في الوقت المناسب. وللمحامين الحق في الوصول دون قيد إلى المتهمين. وتُحترم حقوق الاستئناف. ويضمن الدستور المحاكمة العادلة في غضون فترة زمنية معقولة.

٢٧- وتحترم حكومة كيريباس استقلال القضاء وقراراته. ويعترف الدستور باستقلال وحياد المحاكم أو غيرها من سلط الفصل التي يحددها القانون. وتختص المحكمة العليا في جملة أمور في البت في المسائل الناشئة في ظل شرعة الحقوق، ويجوز لها إصدار أوامر أو أحكام أو توجيهات حسبما تراه مناسبا لغرض إعمال أو ضمان إعمال الحقوق التي يحميها القانون. وقد أبدت كيريباس استعدادها لدمج المعايير الدولية لحقوق الإنسان وقواعدها في عملية صنع القرار.

٢٨- وتعقد المحكمة العليا جلسات دورية في الجزر الخارجية على الرغم من أن النظر في معظم القضايا التي تقام في هذه الجزر يجري أيضا في مجمع المحكمة الدائمة الموجود في جنوب تراوا. وتعقد محكمة الاستئناف جلساتها مرة في السنة، ويُنظر في جميع قضايا الاستئناف في هذه الدورة. وتوجد محكمة صلح واحدة في كل واحدة من الجزر الرئيسية البالغ عددها ٢٣ جزيرة.

٢٩- وتتاح للسكان مشورة قانونية مجانية من خلال مكتب محامي الشعب. ويموَّل هذا المكتب من اعتمادات حكومية، كما تمتد خدماته لتشمل قضايا الاستئناف المتعلقة بالجزر الخارجية تعزيزا لوصول سكانها إلى العدالة. ويوجد أيضا عدد متزايد من شركات المحاماة التابعة للقطاع الخاص، لا سيما في جنوب تراوا. وتواصل الحكومة الاستثمار في نوعية جيدة من التعليم القانوني من خلال تقديم المنح الدراسية من أجل تحقيق هدفها المتمثل في تعزيز إتاحة خدمات المحامين للجمهور.

٣٠- ويشتمل النظام القانوني على محكمة أحداث منفصلة. والهدف من هذه المحكمة هو إتاحة معاملة منفصلة ومتخصصة للجانحين الأحداث خارج إطار المحاكم العادية. ويوجد أيضا برنامج غير تشريعي لتحويل مسار قضايا الجانحين لأول مرة صوب نظام للعقوبات المجتمعية بدلا من العقوبة الجنائية الرسمية. وتولي الحكومة الأولوية لعقد حلقات عمل وتدريب

في مجال قضاء الأحداث تخصصها للقضاة وضباط الشرطة. وتبين هذه البرامج التزام الحكومة الأوسع بضمان جدوى الحقوق الدستورية المتعلقة بالمحاكمة عادلة، كما تؤكد التزام الحكومة بحقوق الإنسان وقيم العدالة الاجتماعية.

جيم - الالتزامات الطوعية

١- الخدمة الصحية المجانية

٣١- تتيح الحكومة الوصول المجاني إلى الخدمات الصحية والطبية. ولتخفيف القيود المرتبطة بالقدرات وتحسين الخدمات المتاحة، تيسر الحكومة شراكات مع كل من تايوان وأستراليا، الأمر الذي يتيح لفرق طبية متخصصة زيارة البلد وتقديم خدمات طبية متخصصة. ويوجد في البلد فريق من الأطباء الكوبيين المقيمين بصورة دائمة في تراوا. وتواصل الحكومة اعتماد المزيد من مخصصات المنح الدراسية التي ترصد للتدريب في مجالي الطب والتمريض في الخارج، لا سيما في أستراليا وكوبا.

٢- التعليم الإلزامي والمجاني

٣٢- تتيح الحكومة تعليما ابتدائيا إلزاميا ومجانيا. وثمة حاجة إلى وجود نظام ضوابط لضمان تمكن جميع الأطفال من الالتحاق بالمدرسة. وينص القانون على أنه يجوز عرض الآباء والأمهات على محكمة إذا ثبت أنهم تعمدوا منع أطفالهم من المدارس. وقد تُفضل بعض الأسر، بسبب بعض العراقيل المادية، أن يلتحق الفتيان بالمدرسة وأن 'تربى' الفتيات في المنزل. لكن هذه الممارسة آخذة في التراجع، حيث أظهرت إحصاءات التعليم ازدياد عدد الفتيات اللواتي يحصلن على منح دراسية في السنوات الماضية. وتتلقى المدارس الابتدائية والثانوية والإعدادية ومؤسسات التعليم العالي دعما كبيرا من الحكومة يتمثل في دفع مرتبات المدرسين وإتاحة معدات مجانية وغيرها من وسائل التدريس.

دال - الوعي العام بحقوق الإنسان

٣٣- لا يوجد في كيريباس هيئة مكرسة لحقوق الإنسان. بيد أن لها شبكة نشطة للغاية تتألف من منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية الذي تركز أيضا على تعليم حقوق الإنسان والدعوة إليها، ومنها 'الاتحاد النسوي الوطني لكيريباس - أماك' (AMAK) ومؤسسات 'كوان' (KWAN) و'راك' (RAK) و'تي إتوانيغاينا' (Te-Itoiningaina) وعدد آخر من المنظمات المنتسبة إلى الجمعية الكيريباسية للمنظمات غير الحكومية. ولكل واحدة من هذه المنظمات برامجها الخاصة في مجال التربية العامة وتوعية المجتمع. وتلتزم الحكومة من جانبها بالعمل في شراكة مع هذه المنظمات لتعزيز احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية من جانب جميع الكيريباسيين ولتعزيز تمتعهم بها. وتقود وزارة الداخلية والشؤون

الاجتماعية بصفة خاصة شراكات الحكومة مع المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني فيما يتصل بتعزيز أنشطة التوعية العامة بحقوق الإنسان. وقد شاركت وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية، إلى جانب جماعات نسائية، في حملة "يوم الشريط الأبيض" التي نُظمت حديثا، كما اضطلعت بدور نشط خلال هذه الحملة. وأتاح مكتب النائب العام ومكتب محامي الشعب معلومات موجهة إلى الجمهور عن مختلف جوانب حقوق الإنسان. ويتجلى دعم الحكومة المتواصل لنشر الوعي بحقوق الإنسان وبقضايا حقوق الإنسان أيضا في الدعم المقدم مؤخرا وفي الشراكة المتاحة في إطار مشاريع مكافحة العنف الجنساني. ومولت أمانة جماعة المحيط الهادئ دراسة متعلقة بالأسر والسلامة في كيريباس. ومولت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دراسة أولية عن موضوع حماية الطفل. ولا تزال هذه المشاريع في مراحلها الأولى. وستعلن نتائجها قريبا.

رابعاً – تحديات الإنجاز ومعوقاته

ألف – التحديات

١– تأثير تغير المناخ

٣٤– تمثل آثار تغير المناخ تحديا يستأثر بمفرده بأكبر قدر من الأهمية في كيريباس. وتشكل هذه الآثار محكا مصيريا يمتد وقعه ليشمل بقاء كيريباس في الأجيال المقبلة.

٣٥– ويطرح تغير المناخ وارتفاع مستويات البحر خطرا مخيفا تواجهه النظم الإيكولوجية الجزرية مثل كيريباس، ويهدد بدرجة أشد من ذلك الموئل الأساسي الذي يتوقف عليه بقاء شعبها، أي الأرض والمناطق البحرية المحيطة بها. فالنقص في إمدادات المياه وتملح الاحتياطيات المحدودة من المياه العذبة سوف يعرضان للخطر وجود الحياة على الجزر وحياة سكانها. وتآكل السواحل وارتفاع مستوى سطح البحر ليسا فقط خطرين يجري الحديث عنهما كاحتمال قد يقع في المستقبل، فهذه الظواهر هي الآن واقع من الحياة في كيريباس. وكما هو الحال في غير كيريباس من الدول الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ، مثل توفالو المجاورة، التي لم تكن لها يد في العواقب الوخيمة لظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ، يُنظر إلى آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر كظواهر ناتجة عن أفعال غير مشروعة تلحق الضرر بسكان هذه الجزر. ويعود سبب التحديات الإنمائية القائمة إلى النقص في الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي التي يمكن استغلالها بصورة عامة. وتضع الدولة في صدارة أولوياتها هذا التحدي الإنمائي الذي يقترن بالانعكاسات الحقيقية الحالية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر.

٢- المرأة

٣٦- يعتبر المجتمع الكيريباسي من منظور تاريخه وتقاليده مجتمعا يغلب عليه الطابع الأبوي. ولا تزال أدوار الجنسين محددة بصرامة، الأمر الذي كثيرا ما يشار إليه كعامل يكرس المفاهيم السلبية في معاملة النساء. ومع أن الوعي بقضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، لا سيما مسألة العنف ضد المرأة، قد اكتسب زخما في السنوات الأخيرة على الصعيدين العام والخاص على حد سواء، فإن حساسية هذه المسألة لا تزال عاملا مهيمنا يكبح النقاش المفتوح والصريح. ووُضعت مسألة حماية المرأة على جدول الأعمال السياسي، لكن الحاجة لا تزال تدعو إلى عمل واسع النطاق يضمن وجود الأطر القانونية والقضائية الكافية لتيسير هذه الحماية.

٣٧- وقد صدّقت كيريباس على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وجرى تجميع تقرير كيريباس الأولي في شكل مشروع ينتظر موافقة الحكومة لتقديمه في غضون هذا العام. ويمثل عائقُ القدرات أحد أسباب تأخر وفاء الدولة بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير. وقد أسهم التمويل المقدم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والمساعدة التقنية المقدمة من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ في تسهيل تجميع تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبدون تدخل من هذا القبيل سيكون من الصعب للغاية الوفاء بالتزامات الإبلاغ. وتقر الحكومة بأن عددا من الجوانب في القوانين المحلية لكيريباس لا يتفق مع الاتفاقية.

٣٨- وكما ورد ذكره فيما سبق، لا يتضمن الحكم المتعلق بالتمييز الوارد في شرعة الحقوق حظرا للتمييز على أساس نوع الجنس أو لأسباب جنسانية. ويترتب على ذلك أن التمييز ضد المرأة في كيريباس أمر قانوني. فالحقوق الإنسانية للمرأة لا تحظى بحماية كافية في القانون المحلي. وبعض عناصر التمييز ضد المرأة جزء من قانون الأسرة (بما يشمل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال)، والقانون الجنائي (وبالتحديد في مسألة التعامل مع الجرائم الجنسية وترجيح المصالحة)، والقوانين المتعلقة بالأراضي، وقوانين الجنسية. وقد أدرجت حكومة كيريباس بعضا من هذه القضايا على جدول أعمالها السياسي. وهي تقر بلزوم بذل جهد جماعي تسهم فيه الحكومة وجميع أصحاب المصلحة من أجل معالجة القضايا ذات الصلة بهذا الموضوع معالجة فعالة. وتبحث الحكومة المجالات التي تتطلب تعديلا يمكّن كيريباس من الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣- التعليم

٣٩- من الواضح وجود تراجع في مستوى جودة التعليم، لا سيما في مستوى تعليم اللغة الانكليزية، كتابة وتحدثا، التي تعتبر شرطا أساسيا لدخول الجامعة. ويفتقر البلد إلى برامج لتدريب المدرسين ورفع مهاراتهم، ومردّ ذلك في المقام الأول قلة الموارد المالية والأخصائيين.

وتوجد حاجة ماسة إلى إعادة النظر في المناهج المدرسية وإلى تحسين المرافق التعليمية للمدارس، كما تدعو الحاجة إلى إقامة نظام تعليمي لا مركزي. وكل هذه المتطلبات تتوقف على تحصيل المزيد من التمويل اللازم في هذا المجال. وتتجه الحكومة إلى الاعتماد على المدارس المهنية التي تتيحها مدارس البستنة والميكانيكا مثلا وغيرها من أجل تعزيز فرص العمل البديلة.

٤- خدمات شرطة كيريباس وقطاع السجون

٤٠- النقص في الموارد وقلة الموظفين عاملان رئيسيان يعيقان التطور التدريجي لمؤسستي الشرطة والسجون. ويتطلب هذا القطاع إتاحة المزيد من التدريب المتخصص لأفراد الشرطة وموظفي السجون. ويشكل تنفيذ القانون الجديد للشرطة لعام ٢٠٠٨ أولوية في قطاع الشركة والسجون. ومع ذلك يبقى النقص في الموارد وقلة الأفراد وضعف البنية التحتية والمعدات أمرا قائما بسبب الافتقار إلى التمويل المحلي والتمويل المقدم من الجهات المانحة. ومن المعروف عموما أن أجور أفراد الشرطة والسجون هي من بين أقل الأجور في الخدمة المدنية، وكثيرا ما يؤثر هذا الأمر سلبا على الخدمات ويؤدي إلى انخفاض الروح المعنوية للعاملين. وتقر الحكومة بالحاجة إلى تعزيز عدد أفراد هذا القطاع من النساء، وتتطلع إلى توظيف المزيد من النساء لتعزيز صفوف الشرطة وتقديم خدمة أكثر فعالية في المجالات التي يكون فيها عمل الأفراد النساء أكثر فعالية. ويؤدي عدم وجود مرافق ملائمة لاحتجاز الأحداث والنساء إلى وجود حالات كثيرا ما يتقاسم فيها الأحداث والنساء والرجال نفس عنابر الاحتجاز. وتعتبر قلة الموارد أهم عائق يعترض تصحيح هذه الأمور التي تبين على نحو صارخ الأشواط التي يتعين على كيريباس قطعها للحاق بركب التنمية، ولو بالمقارنة مع جيرانها في جزر المحيط الهادئ.

٥- الصحة

٤١- تقر الحكومة بأن كيريباس تحتاج إلى تعزيز عدد مهنييها العاملين في المجال الطبي، بمن فيهم الأطباء والممرضات. وسيتطلب هذا الأمر تحسين المرافق الطبية ومرافق صحة الأمهات باعتماد النهج السليم والمحافظة عليها وفق معايير معقولة وميسرة. وتشكل مسألة تقديم الخدمات إلى الجزر تحديا هائلا ومستمرا. وهنا أيضا تظل العراقيل الهائلة المرتبطة بالموارد والقدرات أكبر عائق أمام تحقيق رؤية الحكومة فيما يتعلق بإتاحة خدمات صحية وطبية ميسرة لجميع السكان في كيريباس.

٦- تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل

٤٢- تقر الحكومة بأنه لطالما لزم إدخال إصلاحات تشريعية على قانون العقوبات والقوانين الأخرى التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على حقوق ومصالح الأطفال. ويتطلب تطبيق اتفاقية حقوق الطفل تطبيقا كاملا تلبية الحاجة الماسة إلى تطوير الهياكل

الأساسية (فيما يتعلق بمرافق احتجاز الأحداث والمدارس والخدمات الطبية وغير ذلك). وتمثل العراقيل المرتبطة بالموارد والقدرات في هذا السياق أيضا عقبات كبيرة يتعين التغلب عليها. وقد انطلقت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ عملية الإصلاح التشريعي الرامية إلى تعزيز حماية الطفل.

٧- قضايا العمالة

٤٣- تواجه وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية نقصا حادا في القدرة على تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي صدقت عليها. وتواجه هذه الوزارة أيضا نقصا في المساعدة المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ برامج الوساطة والتحكيم وغيرها.

٨- تحديات التنمية

- نقص الموارد المالية والتقنية
- مسائل الموارد البشرية
- محدودية الثروات الطبيعية التي يمكن تسخيرها للتنمية
- تباعد الجزر الذي يعيق تقديم الخدمات
- محدودية الوصول إلى الأسواق الدولية وغلاء كلفة الوصول إليها
- محدودية العلاقات الدبلوماسية والتجارية في البلد
- معوقات التنمية المرتبطة بالأراضي – المتمثلة في الحجم والقضايا الاجتماعية والثقافية
- النقص الحاد في الأدوية المناسبة
- النقص في المهنيين المؤهلين والمتخصصين – الأطباء والممرضين
- المستوى المرتفع لتكلفة المعيشة بسبب تكلفة الوقود والغذاء وضيق القاعدة السوقية وغير ذلك
- محدودية فرص تطوير خيارات التوظيف

باء – المعوقات

الوصول إلى العدالة

٤٤- يتمثل العائق الرئيسي الذي يعترض الوصول إلى العدالة في كيريباس في نقص الموارد البشرية والقدرات المؤسسية. وعلى الرغم من أن الدعم الحكومي يتيح تقديم خدمات قانونية مجانية عن طريق مكتب محامي الشعب، فإن هذا المكتب يواجه نقصا هائلا في الموظفين

والتمويل. ومن الشواغل الرئيسية للحكومة مسألة الترابط الموجود بين إتاحة وصول السكان إلى العدالة والحاجة إلى قضاة مؤهلين ومدربين تدريبا مناسبا، لا سيما في الجزر النائية. والغالبية العظمى من القضاة في كيريباس هم قضاة مبتدئون ينقصهم التدريب القانوني. وتحرص الحكومة على إيجاد حل يتيح تعزيز قدرتهم على تناول القضايا المعقدة.

٤٥- ومع أن الحكومة تعترف أيضا بالحاجة الملحة إلى إصلاح تشريعي في كثير من المجالات، فإن العقبة الرئيسية في تناول هذا الأمر تتمثل في نقص القدرات التقنية. وهناك قائمة واضحة من القضايا المطروحة في هذا الصدد مثل مسألة تنقل محامي الشعب، وتطوير البنية التحتية، وبناء قدرات القضاة المبتدئين، والمساعدات التقنية.

جيم - الإنجازات

١- آثار تغير المناخ

٤٦- يرمي قانون البيئة (المعدل) لعام ٢٠٠٧ (القانون) إلى معالجة بعض الآثار الفورية وغيرها من الانعكاسات الطويلة الأجل الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي. وتتولى تنفيذ هذا القانون وزارة البيئة والأراضي والتنمية الزراعية، التي تشرف أيضا على برنامج التوعية الوطنية العامة وبرنامج المنظمات غير الحكومية المتصلين بمسألة تغير المناخ. وقد عجّل سنّ هذا القانون ودخوله حيز النفاذ وتنفيذه جهود حماية البيئة من تأثيرات التنمية وغيرها من الأنشطة الملوثة. وشرعت حكومة كيريباس مؤخرا في أنشطة تستهدف التصدي على وجه الاستعجال للتدهور البيئي. وفي إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي وفر تمويلا كاملا، يجري تنفيذ مبادرة في مجال التعدين البحري تهدف إلى تخفيف الضغط على الموارد الساحلية وتعزيز استقرار المناطق الساحلية، التي تتعرض للاستغلال المفرط من جراء أنشطة البناء. ومكّنت إعادة استخدام المواد غير القابلة للتحلل الحيوي مقابل مبالغ نقدية، وخاصة علب الألومنيوم ومواد الزجاج والنحاس، من خفض تراكم النفايات، على الرغم من أن تنفيذ هذا القانون لم يبدأ إلا منذ وقت قصير جدا. وتشكل مراقبة تصميم وتشييد الحواجز البحرية وإعادة زراعة أشجار المانغروف جزءاً من جهود التخفيف المبذولة حاليا لمكافحة تدهور السواحل. وقد أحرزت عملية رصد ارتفاع مستوى البحر تقدما كبيرا بفضل شراكة مع جهات مانحة ثنائية ومنظمات إقليمية. ووافقت كيريباس على إنشاء أول منطقة محمية تابعة لها، وهي المنطقة المحمية لجزر فينيكس، لكن لم يتسن لها بعد وضع اللوائح التنظيمية ذات الصلة بهذا الموضوع لتحديد الأنواع المحمية. وهذا مشروع في طور الإعداد سوف يكتمل بتحديد الشعاب المرجانية التي ستصبح 'محمية' أيضا. وتكتسب تجربةُ تسييرِ دوريات تسهر على إنفاذ قانون البيئة في جنوب تراوا وبيتيو زخما متزايدا في سياق تعزيز إنفاذ القانون.

٤٧- وتتاح وثائق إضافية بشأن حماية البيئة، بما في ذلك الخطط التنفيذية السنوية، على الموقع الشبكي: (www.environment@gov.ki).

٢- الأطفال

٤٨- يجري وضع الصيغة النهائية لتقرير عن الأسرة ودعم الأسرة في كيريباس (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩)؛ وسوف تشمل الدراسة شقا متعلقا بنتائج الدراسة الاستقصائية لمنظمة الصحة العالمية بشأن العنف ضد المرأة، التي تتضمن إحصاءات عن حوادث العنف. وينطوي هذا المشروع أيضا على إجراء تحليل واقعي لحالات الاعتداء على الأطفال. ويبحث المجلس الاستشاري الوطني المعني بالأطفال في كيريباس حاليا مسألة تطبيق التعليقات الختامية للجنة حقوق الطفل. وقد أدت اليونيسف دورا أساسيا في التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى بين وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة لضمان تسجيل جميع الولادات الجديدة. وأُبرم في الآونة الأخيرة اتفاق بين الحكومة واليونيسيف. وسيُنظر في إطار هذا المشروع في إصلاح جميع التشريعات المتعلقة بالأطفال. وبدأ بالفعل تنفيذ المشروع، إذ يقوم أفراد من مكتب النائب العام بالعمل مع استشاريين أستراليين في هذا الصدد.

٣- المرأة

٤٩- في عام ٢٠٠٨ أطلقت الحكومة دراسة واسعة النطاق على الصعيد الوطني بشأن العنف ضد المرأة في الأسرة وبدأت في إجرائها تحت عنوان "صحة الأسرة ودعم الأسرة في كيريباس: دراسة بشأن العنف ضد المرأة". وقد أوعزت الحكومة بإجراء هذه الدراسة بسبب القلق إزاء تزايد حالات العنف ضد المرأة، وطلبت أن تكون تحليلا واقعيا لمدى انتشار هذه المشكلة. وسهّل إجراءَ الدراسة لجنةٌ مكلفة بالموضوع تضم منظمات غير حكومية، بما فيها الاتحاد النسوي الوطني لكيريباس والمنظمات المنتسبة له وجماعات كنسية. وأعلن فخامة الرئيس تونغ عن الاستنتاجات الأولية للدراسة. وأظهرت النتائج الأولية مستويات انتشار عالية جدا لأشكال مختلفة من العنف ضد المرأة في كيريباس. وقد قطعت عملية تعميم الاستنتاجات شوطا كبيرا. ونشرت معلومات العنف ضد المرأة في مختلف الجزر والمجتمعات المحلية، والتزم بعضها بالتدخلات المقترحة أو اتخذ قرارات بشأنها. وتعمل وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية والشرطة ومكتب النائب العام ومنظمات غير حكومية حاليا كفريق واحد من أجل مواصلة تعميم الاستنتاجات. وتتعاون الإدارات الحكومية مع المنظمات غير الحكومية في هذه المسألة. ويمثل إقدام مجتمعات محلية بصورة متعاونة على إنشاء هياكل، مثل "جمعية الشيوخ"، خطوة تصب في معالجة قضية العنف ضد المرأة. وتواصل الحكومة العمل مع الشركاء الإقليميين والدوليين لمعالجة مسألة العنف ضد المرأة، كما أنشأت وزارة الداخلية، بشراكة مع فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ منصبا خاصا بالإصلاح التشريعي المتعلق بالعنف ضد المرأة وعينت شاغله.

٥٠- ولا يكرس الدستور الحماية من التمييز على أساس نوع الجنس ولأسباب جنسانية. ويتطلب إدخال تعديل على الدستور، كتعديل الفصل الثاني مثلا - الذي يتناول 'الحقوق والحريات'- قطع شوطين اثنين لاستكمال مراحله. فهو يتطلب الحصول على تأييد ثلثي جميع الناخبين المسجلين عن طريق إجراء استفتاء. ثم يتطلب أيضا الحصول على تصويت بأغلبية الثلثين في البرلمان.

٥١- ومع أن الحكومة تقر بأن الكثير لا يزال مطلوبا لمواءمة القوانين المحلية مع الاتفاقية، فقد اتخذت التدابير اللازمة للبدء في العملية. ويشار في هذا الصدد إلى الدراسة الاستقصائية الوطنية التي تحدد الخط المرجعي للإصلاح التدريجي، سواء كان ذلك في شكل تشريعات أو سياسات أو برامج. وفي عام ٢٠٠٣، أدى تعديل قانون الأدلة (رقم ٥ - عام ٢٠٠٣) إلى إلغاء قاعدة إثبات الادعاء في سياق الملاحقة القضائية لمرتكبي الجرائم الجنسية. ولم يؤيد المشرّع في التعديل قبول الحجة المتعلقة بالسلوك الجنسي السابق في معظم الظروف، إلا إذا كانت ذا صلة بمصداقية أدلة الضحية. واتخذت المحاكم خطوات لمعالجة مسألة العنف المترلي، ويتجلى ذلك على سبيل المثال في *قضية تواكاراوا ضد العموم* [٢٠٠٦] (KICA 9)؛ وأكدت المحكمة مجددا أن حالات العنف المترلي "يجب أن تُعامل على أنها مسائل خطيرة تندرج في الشواغل العمومية". وسيقدّم التقرير الأولي للدولة المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في غضون هذا العام. وقد التزمت الحكومة بالنهوض بوضع المرأة في سياق خطة تنمية كيريباس للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، وذلك بإلزام نفسها بإحراز تقدم على صعيد ما يلي:

- زيادة وتعزيز أهمية مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؛
- زيادة الوعي العام بالقضايا الجنسانية؛
- زيادة دعم الخدمات الرامية إلى معالجة القضايا الجنسانية.

٤- مشروع خطة العمل الوطنية للقضاء على العنف الجنساني في كيريباس

٥٢- جاءت خطة العمل الوطنية كنتيجة لاستنتاجات الدراسة المتعلقة بالعنف ضد المرأة في كيريباس في عام ٢٠٠٨. وأُعلن عن الخطة مباشرة بعد إعلان النتائج. وكانت أول خطة عمل وطنية من نوعها في كيريباس تتناول مسألة العنف الجنساني. وتمتد فترة تنفيذها من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠٢٠. وتتمثل التوصيات الأساسية التي تقوم عليها في مراجعة التشريعات، ووضع تشريع جديد بشأن العنف ضد المرأة (في إطار قانون الأسرة مثلا)، وتدريب أفراد الشرطة وموظفي الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية للنهوض بقدراتهم.

٥- حرية التعبير

٥٣- حرية التعبير حق يكفله الدستور. ويتمتع الناس بصفة عامة بحرية التعبير عن آرائهم بشأن أي قضية تتعلق برفاهيتهم. وتتاح على نطاق واسع إمكانية للوصول إلى المعلومات والأخبار والمقالات والوثائق وغرف الدردشة عبر شبكة الإنترنت. وتصدر صحف أسبوعية محلية تابعة لكبريات الكنائس، مثل 'تي ماوري' (Te Mauri) التابعة للكنيسة البروتستانتية لكيريباس؛ كما تدير الهيئة الحكومية للإذاعة والنشر إذاعة كيريباتي، التي تبث على موجتي FM/AM (تضمين الاتساع وتضمين التردد)، وصحيفة 'تي ويكيرا' (Te Uekera). ويتهم نواب المعارضة هاتين المؤسستين التابعتين للدولة في بعض الأحيان بأنهما "تحابيان الحكومة". ويدير القطاع الخاص بدوره محطة جديدة تبث على موجة FM، وهي محطة تحظى بشعبية كبيرة في أوساط الشباب، كما يُصدر صحيفة 'نيو ستار' (New Star) التي تأتي في الصدارة من حيث التوزيع في جميع أنحاء الجزر.

٦- تعزيز الخدمات الصحية

٥٤- تواصل الحكومة زيادة المنح الدراسية الممنوحة للطلبة من أجل التدريب في مجالي الطب والتمريض في الخارج، لا سيما في كوبا وأستراليا على التوالي. ويستعان بمزيد من الأطباء المستقدمين من الخارج كل عام. وأتاحت شراكات مع تايوان وأستراليا زيادة عدد زيارات الفرق الطبية المتخصصة الوافدة من هذين البلدين. ويقيم أطباء كوبيون بصورة دائمة في تراوا. وأكمل الاتحاد الأوروبي لتوه مشروعا لتحسين المرافق الطبية في المراكز الصحية الموجودة في جميع الجزر الخارجية في كيريباس. وقد وضعت وزارة الصحة والخدمات الطبية خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ حددت فيها بوضوح الأهداف الاستراتيجية للوزارة. ومن بين الوثائق الأخرى المعتمدة كمرجع مشروع ورقة سياسة عامة بشأن بقاء الطفل، ومشروع سياسة عامة في مجال الصحة الإنجابية، ومشروع سياسات الصحة العامة.

٧- برامج النهوض بالشباب

٥٥- يجري إعداد مشروع سياسة عامة وطنية للشباب، وهو مشروع من المقرر أن يكتمل في هذا العام. والقصد من المشروع هو وضع صيغته النهائية في عام ٢٠٠٩ ليتسنى تنفيذه في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤. وستكون هذه السياسة الرامية إلى توجيه قطاع الشباب الأولى من نوعها في البلد. ويتزايد قبول الشباب في هيئات صنع القرار. وقد أتاح ذلك زيادة اهتمام ممثلي الشباب ومشاركتهم في وضع خطة عمل الأمم المتحدة. ويبدي الشباب اهتماما ببرامج التعاون والشراكة الخاصة بالشباب سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي. وعلى المستوى الوزاري، تتناول الخطة الاستراتيجية لوزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية قضايا الشباب، إلى جانب إجراء تحليل واقعي لوضع المرأة والشباب والأطفال. وتفتقر معظم هذه البرامج الإنمائية إلى الدعم المالي.

٨- خطة المسار البديل والشرطة المجتمعية

٥٦- أنشأت هيئة الشرطة في كيريباس وحدة خاصة تعنى بقضايا العنف المترلي وبالمسائل ذات الصلة بدور الشرطة المجتمعية الممتثلة للمعايير المهنية. وتستند خطة كيريباس الاستراتيجية الحالية للشرطة وقطاع السجون للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ إلى قانون الشرطة لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالمعايير المهنية الداخلية للشرطة. وترمي سياسة المسار البديل إلى إعادة تأهيل الأحداث الجانحين مع إضفاء طابع رسمي على جميع أنشطة الإنفاذ ذات الصلة بهذا الموضوع. ويشكل إعلان السياسة العامة بشأن الشراكة مع شرطة نيوزيلندا والمبادرة الإقليمية للشرطة في منطقة المحيط الهادئ مثالا بارزا للشراكة بين دول مختلفة في مجال الشرطة. وساهمت هيئة شرطة كيريباس بأفراد شرطة في بعثة المساعدة الإقليمية الموفدة إلى جزر سليمان. وأنشأت هيئة شرطة كيريباس وحدة (FASO) تعنى بصفة خاصة بالعنف المترلي والعنف ضد المرأة وقضايا الطفل، بما يشمل وضع سجل منفصل لهذه الحالات. وتُجرى أيضا دورات تدريبية لتوعية الشرطة بحالات العنف ضد المرأة. ومن المبادرات الجديدة التي تكتسب تأييدا واسعا تنفيذ مدونة قواعد سلوك الشرطة لعام ٢٠٠٤ وتنفيذ سياسة عدم إسقاط الشكاوى.

٩- إنشاء محكمة قضاء الأحداث ونظام المسار البديل

٥٧- يضم نظام العدالة في كيريباس محكمة مستقلة للأحداث. ويتيح هذا المرفق معاملة منفصلة للأحداث الجانحين. ومن الأولويات في هذا الصدد إتاحة حلقات عمل وفرص تدريب في مجال قضاء الأحداث للقضاة وأفراد الشرطة. وتشرف اليونيسيف على الإصلاح المتعلق بقضاء الأحداث، حيث أطلقت أيضا في عام ٢٠٠٨ دراسة مشتركة بشأن إساءة معاملة الطفل.

١٠- سياسات الحكومة الرامية إلى معالجة قضايا الإعاقة

٥٨- تقوم كيريباس بوضع الصيغة النهائية لسياستها الوطنية العامة المقترنة بخطة عمل موجهة للمعوقين، على أن تُنفذ في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وقد اكتمل هذا العمل في آب/أغسطس ٢٠٠٩ وستنشر وثيقته في بداية هذه السنة. ووُضعت السياسة نفسها استجابة للحاجة المتزايدة إلى معالجة قضايا الإعاقة في المجتمع الأوسع. وستكون هذه السياسة محاولة لتلبية التزامات الحكومة لتعهداتها الدولية والإقليمية فيما يتعلق بإطار عمل بيواكو للألفية الجديدة الرامي إلى إقامة مجتمع قائم على إدماج المعوقين وإزالة ما يعترضهم من حواجز ومنحهم حقوقهم في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

١١- إصلاح التعليم

٥٩- أكملت وزارة التعليم، بتمويل من جهات مانحة، استعراضا للمناهج الدراسية الحالية في كليات المعلمين بكيريباس وكيفية الارتقاء بهذه المؤسسات. وتقدم الحكومة معونة في مجال

التعليم تغطي تكاليف نقل الطلاب. وقد أطلقت في عام ٢٠٠٨ الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم. وتعالج هذه الخطة مسألة تراجع جودة التعليم. وأجريت مشاورات تهدف إلى تحسين معايير نظام التدريس ونظم التقييم. وقُدم مشروع الاستنتاجات إلى الحكومة، التي من المتوقع أن تقترح تدابير لمعالجة مسألة مستوى جودة التعليم.

٦٠- ووافقت الحكومة على زيادات سنوية لفرص المنح الدراسية الحكومية المقدمة للطلبة. ويتجلى ذلك في زيادة مخصصات ميزانية التعليم. وتدير وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية خطة لرسوم التعليم مراعية لمتطلبات الرفاهية الاجتماعية، حيث يستفيد آباء الأطفال المحتاجين، وتحديدا اليتامى و/أو المعوقين، من مساعدة تغطي رسوم التعليم. ويتناول دليل السياسة العامة التعليمة لمجلس المنح مواضيع متعلقة بتسيير برامج المنح، ويعالج بصفة خاصة مسألة الحق الأساسي في التعليم.

٦١- وتتناول عدة وثائق معتمدة بيان السياسة العامة للتعليم في الطفولة المبكرة، كما تتناول قضايا قطاع التعليم الابتدائي والثانوي. ومن الوثائق الهامة في هذا الصدد الإحصاءات التعليمية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨، وموجز وزارة التعليم لإحصاءات قطاع التعليم، والخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم في كيريباس (وهي وثيقة تشمل محصِّلة المؤتمر الوطني للتعليم في كيريباس وتحدد مستويات خدمات التدريس). وقد أجريت في أيار/مايو ٢٠٠٩ عقب وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم مشاورة بشأن نظام التقييمات، بتمويل من الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية والوكالة النيوزيلندية للتنمية الدولية.

١٢- تنمية قاعدة الزراعة والثروة الحيوانية بشراكة مع تايوان

٦٢- أنشئت البعثة التقنية لتايوان بموجب اتفاق ثنائي أبرم بفضل ترتيب شراكة مع هذا البلد. ويغطي هذا الاتفاق نقل التجربة والخبرة في مجال التنمية، كما يشمل تعزيز التعاون الزراعي التقني. ويُستعرض الاتفاق في كل أربع سنوات.

٦٣- واستنادا إلى الترتيبات القائمة، تمكنت شعبة الزراعة والثروة الحيوانية من التركيز على إنتاج كميات كبيرة من المواد الزراعية المتمثلة في المحاصيل الدرنية والأشجار المثمرة لأغراض التوزيع، في حين تقوم البعثة التقنية لتايوان بتكميل عمل الشعبة عن طريق إتاحة أنشطة بستنة مترلية تقوم بها الأسر بالتركيز على قطاع الخضر وتوزيع البذور، وبتقديم التدريب المناسب للمزارعين بالتعاون مع شعبة الزراعة والثروة الحيوانية.

٦٤- وفي مجال الثروة الحيوانية، تتولى البعثة التقنية لتايوان برنامجا مماثلا لما تقوم به شعبة الزراعة والثروة الحيوانية يتمثل في تشجيع المزارعين على عدم قصر نشاطهم على زراعة الكفاف والانتقال ببطء إلى الأعمال التجارية الزراعية. ويزوَّد المزارعون بصغار خنازير لتربيتها لفترة معينة من أجل اختبار مدى كفاية معرفتهم بهذا المجال. ويتلقى المزارعون هذه

الخنازير مجانا إذا ما نجحوا في تربيتها لتصل إلى الوزن المتوقع. وتتطور تربية الدواجن ببطء في أوساط المزارعين، حيث يقوم معظمهم بإنتاج البيض.

١٣- سياسة الحكومة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٥- تطبّق كيريباس خطة وضعتها في عام ٢٠٠٥ للتصدي للأمراض المنقولة جنسيا ولفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهي تسترشد في معاملتها لجميع حاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالمبادئ القائمة على الحقوق. وقد استُعرضت خطة عام ٢٠٠٥ وعمم مشروع الوثيقة النهائية المتعلقة بها طلبا لتعليقات الجهات المعنية.

٦٦- وتعتقد كيريباس أن لجميع الأشخاص، بغض النظر عن سنهم ونوع جنسهم ووضعهم ومدى إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أم لا، الحق في العيش بسلام وفي ظل حماية قِيَمٍ غير تمييزية. ويجري وضع تشريعات وسياسات لدعم الخطة الوطنية لعام ٢٠٠٥ وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. ويُتوخى في المدى الطويل أن تسهم هذه التشريعات والسياسات في القضاء على وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإطلاق الأحكام الجاهزة عليهم أو التمييز في حقهم.

١٤- الوصول إلى العدالة

٦٧- يتاح للسكان الوصول إلى مشورة قانونية مجانية من خلال مكتب محامي الشعب والخدمات التي يقدمها. ويقدم محامي الشعب خدماته أيضا في قضايا الاستئناف الواردة من الجزر الخارجية، مما يتيح تعزيز الوصول إلى العدالة. ويوجد عدد متزايد من الشركات القانونية الخاصة، لا سيما في جنوب تراوا. والحكومة ماضية في الاستثمار في نوعية جيدة من التعليم القانوني بقصد زيادة عدد المحامين الذين يمكن للجمهور اللجوء إليهم.

٦٨- وتعقد المحكمة العليا جلسات دورية في الجزر الخارجية، لكن جلسات معظم القضايا المقامة في هذه الجزر تعقد أيضا في جنوب تراوا. وتعقد محكمة الاستئناف جلساتها مرة في السنة، ويُنظر في جميع القضايا خلال هذه الدورة.

١٥- برامج العمل والعمالة

٦٩- وضعت وزارة العمل وتنمية الموارد البشرية مشروع خطة استراتيجية في هذا الصدد. وتطبق هذه الوزارة مرسوم العمل الصادر في عام ١٩٧٧ واللوائح المتعلقة به. وتجري عملية وضع عقود العمل الخطية بالتشاور مع القطاع الخاص. وقد أتاحت تعديلات عام ٢٠٠٨ دمج الممارسات الجيدة لمنظمة العمل الدولية، بما في ذلك اتفاقيات عمالة الأطفال، مثل الاتفاقيات المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، والسن الأدنى للعمل، والمساواة في الأجور، والتمييز في الاستخدام والمهنة.

٧٠- ومن المتوقع وضع الصيغة النهائية لمشروع خطة عمل وطنية لتوظيف الشباب تقودها منظمة العمل الدولية. وقد أتمت وزارة العمل والموارد البشرية الصيغة النهائية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ لمشروع البرنامج القطري للعمل اللائق. وسبق أن وُضع قانون للنقابات ومنظمات أرباب العمل، وقانون للعلاقات الصناعية (التحكيم والوساطة)، ومشروع قانون للصحة المهنية والسلامة المهنية.

دال - أهم الأولويات الوطنية والالتزامات والمبادرات

١- الأولويات الوطنية

٧١- تسلط خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ الضوء على ستة مجالات سياساتية رئيسية، هي: (١) تنمية الموارد البشرية؛ (٢) النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ (٣) الصحة؛ (٤) البيئة؛ (٥) التسيير؛ (٦) البنية التحتية. وتعتبر هذه المجالات المواضيعية مجالات شاملة ومتوافقة مع اهتمامات وشواغل الشعب. وتستند هذه السياسات إلى منهج أفضل الممارسات.

٧٢- وتحدد خطة التنمية الوطنية هدف الحكومة في الأجل الطويل، ألا وهو "إيجاد اقتصاد حيوي يخدم مصالح شعب كيريباس"؛ وتوجَّه استراتيجيات الوزارات المعنية على نحو يتماشى وهذه الرؤية، كما تربط بالمجالات السياساتية الستة الرئيسية من منظور واسع.

٢- مبادرات الحكومة

٧٣- تعتقد الحكومة أن من الأهمية بمكان أن تُنشأ في أقرب وقت ممكن في كيريباس لجنة وطنية لحقوق الإنسان ومكتب لحقوق الإنسان. كما تعتقد كيريباس أن ثمة حاجة ملحة تدعو إلى استكشاف الخيارات العملية لحماية الحقوق الإنسانية لمواطنيها من آثار تغير المناخ وغيرها من الأنشطة الناجمة عن النشاط البشري. وتكميلا لهذا التوجه، تدعم الحكومة أيضا مبادرة منتدى جزر المحيط الهادئ الرامية إلى استكشاف فكرة وضع آلية إقليمية لحقوق الإنسان وبلورتها بقدر الإمكان.

٣- الملتمسات

٧٤- تواجه كيريباس التأثيرات السلبية لتغير المناخ، والافتقار إلى القدرات، وشح الموارد المالية، وضعف البنية التحتية. وتتسبب هذه التأثيرات ومجموعة من العوائق الطبيعية في إيجاد أوجه ضعف اجتماعية - اقتصادية حاسمة. ويتجسد التحدي القائم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة منطقة المحيط الهادئ - المتعلقة بأقل البلدان نموا والدول النامية الجزرية الصغيرة، والخطة الوطنية للتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١. ومن شأن التحديات المذكورة أن تعرقل بصفة خاصة تحسين قضايا حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٧٥- وتطلب حكومة كيريباس إلى المجتمع الدولي النظر في مدها بما يلي:

(أ) المساعدة التقنية والدعم المالي في مجال بناء قدرات ممارسي المهن القانونية والطبية المحليين وأفراد الشرطة، وذلك بهدف تعزيز القدرات في هذه المهن والمؤسسات في المدى القصير والمتوسط؛

(ب) المساعدة التقنية والمالية في مجال إذكاء الوعي العام (من خلال برامج التثقيف المجتمعي وأنشطة التوعية) وتقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان؛

(ج) المساعدة التقنية والدعم المالي للارتقاء بقدرات الشرطة في مجال الدعوة والإنفاذ المتعلقين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقيات الدولية؛

(د) المساعدة التقنية والمالية في المجالات التي يرى المجتمع الدولي وجود حاجة فيها إلى تحسين قضايا حقوق الإنسان في كيريباس؛

(هـ) المساعدة المالية لإتاحة مشاركة كاملة وفي حينها في المحافل الإقليمية والدولية، بما في ذلك الدورات التدريبية التعليمية والدراسات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ والقضايا ذات الصلة بارتفاع مستوى سطح البحر.

٤- شكر وتقدير

٧٦- تتولى حكومة كيريباس مسؤولية تمويل وفد دولة كيريباس. وتعترف وزارة الداخلية والشؤون الاجتماعية مع التقدير، نيابة عن حكومة كيريباس، بالمساعدات التقنية المقدمة من فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في سوفا. وقد قدمت هذه المؤسسات توجيها ودعما استفادت منه حلقة العمل التدريبية، وتقاسمت ونقلت خبرات وتجارب أسهمت في إعداد هذا التقرير الأولى المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل. وسيقدم فريق موارد الحقوق الإقليمي التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ خبراء تقنيين وتمويلا لمساعدة فريق كيريباس في الإعداد للعرض المقدم في جنيف.